

كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيتتيدادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٠/اتحادية/تتميز/٢٠١٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٧/٧/٢٠١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد و أكرم أحمد بايان و محمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أنتن المأنونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المميز - المدعي -/ساهي عزيزان مسلمان وكيله المحامي علي حسين السعدي .
المميز عليه - المدعي عليه -/وزير الداخلية/إضافة لوظيفته .

الإدعاء

ادعى المدعي (المميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه عقيد شرطة في مديرية شرطة الكرخ التابعة الى المدعي عليه/إضافة لوظيفته وقد تم إحالته الى التقاعد بتاريخ ١٠/٩/٢٠٠٦ بموجب الأمر الوزاري الصادر من المدعي عليه/إضافة لوظيفته المرقم (٨٦٦٧) في ٩/٩/٢٠٠٦ وتم إجباره على الاتفكاك في نفس اليوم وتم إيقاف راتبه من ١/٩/٢٠٠٦ علماً انه لم يتم ترويج معاملته التقاعدية ولحد الآن . وانه تظلم لدى المدعي عليه/إضافة لوظيفته بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٨ وصدر أمر من وكالة الوزارة لشؤون الشرطة المرقم (٣٤٨١٩) والمؤرخ في ٩/٩/٢٠٠٨ بإعادته الى الخدمة ولم يتم تنفيذه لحد الآن . وقدم تظلم آخر بتاريخ ٢٩/٢/٢٠١٢ ولم يحصل على نتيجة لذا أقام دعواه بتاريخ ٢/٤/٢٠١٢ طالباً بإزام المدعي عليه/إضافة لوظيفته بإعادته الى الوظيفة وصرف رواتبه من تاريخ ١/٩/٢٠٠٦ ولغاية إعادته الى الخدمة . ونتيجة المرافعة الغيابية العلنية قررت المحكمة بتاريخ ٤/٦/٢٠١٢ وبعدد الاضبارة (١١٣/قضاء إداري/٢٠١٢) الحكم برد دعوى المدعي . ولعدم قناعة المميز (المدعي) بالحكم طعن به تمييزاً بواسطة وكيله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ١١/٦/٢٠١٢ طالباً نقضه للأسباب الواردة فيها .



كويت مارى عيراق
داد كاي بالآي ئيئتياحي

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٠٠/اتحادية/تميز/٢٠١٢

القرار

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد أنه صحيح وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه ذلك لأن (المدعى) المميز كان قد تظلم من الأمر المطعون فيه بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٢٦ ، ثم تظلم مرة أخرى بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٩ وأقام الدعوى بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢ في حين كان على المدعى إقامة الدعوى خلال مدة ستين يوماً من تاريخ رفض التظلم الأول صراحة أو حكماً كما تقضي بذلك الفقرة (ز) من (ثانياً) من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ وليس من تاريخ رفض التظلم الثاني وهذا ما استقر عليه قضاء المحكمة الاتحادية العليا في العديد من قراراتها وهو ما قضت به محكمة القضاء الإداري في قرارها المميز وعليه قرر تصديق الحكم المميز ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٢/٧/١٧ .

مدحت المحمود
رئيس المحكمة الاتحادية العليا